



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مداخلة الوفد الجزائري أمام مجلس التنمية الصناعية
الدورة التاسعة و الأربعون

البند 3: التقرير السنوي للمدير العام لعام 2020

15-12 جويلية 2021

سيدتي الرئيسة

1- اسمحيلي في البداية أن أشكر السيد Li Yong ، المدير العام لليونيدو و للأمانة على جهودهم القيمة و عملهم الجاد لتقديم هذا التقرير الذي عمل على تعزيز دور المنظمة كشريك استراتيجي للدول الأعضاء و كجهة فاعلة ومحترمة داخل و خارج المنظمة و هو ما سيدفع بتعزيز مكانة المنظمة أكثر في مسارها من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة.

بخصوص هذا البند ، ينضم وفد بلادي الى البيانين اللذين القتهما تحت هذا البند كل من مجموعة 77 والصين و المجموعة الافريقية ، من قبل سعادة سفير كوستاريكا و سعادة سفيرة أنغولا أو (ناميبيا) على التوالي ، و يرغب أن يبدي الملاحظات التالية بصفته الوطنية:

سيدتي الرئيسة،

2- يحيط وفد بلادي علما بالتقرير السنوي للمدير العام لسنة 2020 الذي أعطى نظرة عن الإنجازات والأنشطة والتحديات الإنمائية التي تواجه العالم خلال الفترة التي شملها هذا التقرير .

لقد سلط التقرير الضوء على العديد من الجوانب التي نجحت فيها المنظمة ، و لعل أبرزها حجم تنفيذ التعاون التقني الذي بلغ حدود 177 مليون دولار أمريكي ، ومع ذلك ، فإن دفع عجلة التنمية الصناعية في الدول النامية خاصة منذ بروز أزمة كوفيد-19 لا تزال بحاجة إلى المزيد من المشاريع والبرامج التي نأمل أن تكون شاملة للجميع. وفي هذا السياق ، فإن العمل مع مختلف الفاعلين والشركاء الدوليين ، وخاصة المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة يبقى أمر مهم لتجسيد هذه البرامج على أرض الواقع ، و ندعو في هذا الخصوص الى المزيد من العمل في جلب التمويلات خارج تلك المسجلة في الميزانية العادية خاصة في ظل الظروف الحالية المرتبطة بالكوفيد-19 التي أفرزت تكاليف و أعباء مالية إضافية و أوجدت احتياجات جديدة للدول خاصة تلك المرتبطة بوسائل الوقاية و مكافحة كوفيد-19 من جهة و وسائل التلقيح التي ندعو أن تتم بإنصاف و تشمل الجميع دون اقصاء.

3- إن أنشطة التعاون التقني اليوم تبقى الجانب الأبرز في نشاط اليونيدو ، و هو ما يتطلب مضاعفة حجمها وتخصيص المزيد من الأرصدة المالية الخاصة بها ، مما يتطلب مضاعفة العمل مع الشركاء الماليين في هذا الأمر من أجل تحقيق عدد من مشاريع التعاون التي يتطلع اليها الجميع . و في هذا الاطار فان وفد بلادي يدعو الى مزيد من الشراكات في اطار الشراكات القطرية للبرامج (PCPs) أو في اطار البرامج القطرية (CPs) بما يلبي احتياجات تطوير القطاع الصناعي في البلدان النامية خاصة الافريقية منها. كما ندعو الأمانة الى مواصلة تقديم حوصلتها حول كل الأنشطة و البرامج التي تعتمزم

البدء فيها أو تنوي تفعيلها في هذا الخصوص و هو ما سيلبي جزء من متطلبات الدعم التي ننشدها جميعا في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة حاليا.

4-إن التقرير السنوي المعروف أمامنا لسنة 2020 أظهر أن عمل المنظمة في افريقيا لا يزال يحتاج الى دفعة أكبر مقارنة بالتحديات التنموية الراهنة في القارة الافريقية خاصة في ظل الآثار الهائلة لجائحة كوفيد-19 على معظم الدول الافريقية ، غير أن حقيقة الوضع ككل تشير الى أن المشاريع و البرامج لم تر الوثبة اللازمة رغم تهيئة الظروف العامة لانطلاقها ، منها تفعيل انطلاق منطقة التجارة الحرة في القارة و هو توجه نعتبره هام نحو التحول الهيكلي و التنويع الاقتصادي للقارة.

5-كما يود وفد بلادي أن يؤكد على أهمية دور اليونيدو في مجال الثورة الصناعية الرابعة المرتبطة بشكل كبير بالرقمة و هو مجال شهد فيه العالم سنة 2020 قفزة هائلة و فرض واقعا جديدا لدول العالم مليئا بالتحديات و الفرص للمضي قدما فيها ، غير أن ذلك ترك فجوة رقمية هائلة و أبان فوارق كبيرة خاصة في الدول النامية . و هنا ندعو المنظمة الى تدارك هذه الهوة و مرافقة كل الدول في مسارها الوطني الصناعي لتدارك هذا التأخر الذي ان لم يتم تداركه سيعصف بالصناعات الوطنية في العديد من الدول.

و هنا بودي أن أنوه الى السياسة الاقتصادية الجديدة التي تبنتها بلادي و التي تركز على خيارات استراتيجية مهمة أساسها بناء اقتصاد المعرفة وتسريع التحول الرقمي عن طريق جملة من الإنجازات من بينها وضع الإطار القانوني الذي يحكم المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة و تقديم العديد من التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية ووضع آليات تمويل ملائمة بالإضافة الى تسريع عمليات الرقمنة على مستوى كافة المجالات مع تحسين مناخ الأعمال والقضاء على البيروقراطية.

6- و بخصوص الاقتصاد الدائري ، فلقد أخذت بلادي علما بتقرير مشاورات السيد المدير العام خلال هذه السنة ، و نود أن نؤكد في هذا الصدد على أهمية الاقتصاد الدائري كونه مصدر جاذبية للصناعات الوطنية و يسمح برفع و إعادة استعمال الموارد و المواد الضرورية لمختلف المسارات الصناعية. و في هذا الصدد فان بلادي تعمل حاليا في اطار الاعداد "لقانون اطار" حول الاقتصاد الدائري يستجيب من خلاله لبرنامج الحكومة في مجال الانتقال الطاقوي و الاقتصادي و الايكولوجي ، و ذلك من اجل مرافقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في افاق 2030 ، كما أنشأت وزارة الصناعة في الجزائر مؤخرا فريق عمل رفيع المستوى مهمته دراسة الخيارات التكنولوجية والفنية لتنفيذ آليات الاقتصاد الدائري في القطاع الصناعي ، ودراسة شروط وأساليب التحديث التكنولوجي ، وإعادة تأهيل البنية التحتية الصناعية بالإضافة إلى دراسة سبل دعم الشركات الصناعية لإعادة تأهيل الأدوات الصناعية ونشر المعايير ذات الصلة.

7-و في الأخير ، فان المنظمة قد حققت خلال سنة 2020 جملة من النتائج الإيجابية التي نتمنئها وندعو الى الاستمرار فيها ، وهذا لا يلغي الإشارة الى الأهداف التي لم تحقق و التحديات القادمة للمنظمة خاصة مع استمرار مضاعفات جائحة كوفيد-19 عبر العديد من المناطق في العالم ، مما يجعلنا ندعو الى تدارك هذه النقائص من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة و مستدامة . كما ندعو الى مزيد من الصرامة في تطبيق المؤشرات المرجعية المعتمدة في اعداد هذا التقرير ، لاسيما بشأن النتائج و الأداء التي من شأنها تحقيق نتائج إيجابية في عمل المنظمة.

شكرا سيدتي الرئيسة